



توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية،

من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

فاطمة صالحين محمد عبدالرحمن

المعهد العالي للعلوم والتقنية / الأصابعة

fatimaabdualrhman88@gmail.com

Compliance with Financial Reporting Standard No. (7) in Libyan Banks and its Impact on the Reliability of Accounting Information, from the Perspective of

Libyan Auditors: A Field Study

Fatima Saleh Mohammed Abdulrahman

Higher Institute of Science and Technology / Al-Asaba

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ الغول: 2026/07/28 - تاريخ للنشر: 2026 /8/10

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 7، المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية في المصارف الليبية، وتأثيره على موثوقية المعلومات المحاسبية. لتحقيق أهداف الدراسة، أعدت الباحثة استبانة ووزعتها على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في الغرب الليبي، والتي بلغ عددها 23 مكتباً. تم توزيع 96 استبانة على أفراد العينة، وتم استرداد 82 استبانة، ما يعادل 85.4%. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري لوصف خصائص عينة الدراسة، وعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة. استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T-test، بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح العلاقة بين التوافق ومتطلبات معيار IFRS 7 وتأثيره على موثوقية المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وأبرزها وجود توافق بين متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 7 في المصارف الليبية، وأن لهذا التوافق تأثير على موثوقية المعلومات. وتوصي الباحثة بأن يتم تناول الموضوع مستقبلاً من جانب آخر في الناحية العملية أي بعرض تحليل للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي رقم (7)، الأدوات المالية، الإفصاح، الموثوقية.

Abstract

This study aims to identify the extent to which Libyan banks comply with the requirements of Financial Reporting Standard 7 (IFRS 7) regarding the disclosure of financial instruments, and its impact on the reliability of accounting information. To achieve the study's objectives, the researcher developed a questionnaire and distributed it to 23 accounting and auditing firms in western Libya. Ninety-six questionnaires were distributed to the sample, and 82 were returned, representing a response rate of 85.4%. The researcher employed a descriptive-analytical approach in the theoretical framework to describe the characteristics of the study sample,

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

present the results, and test the study hypotheses. Arithmetic means, standard deviations, and t-tests were used, in addition to multiple regression analysis, to clarify the relationship between compliance with IFRS 7 requirements and its impact on the reliability of accounting information. The study reached several conclusions, most notably that there is compliance with the requirements of IFRS 7 in Libyan banks, and that this compliance has an impact on the reliability of information.

The researcher recommends that the topic be addressed in the future from a practical perspective, namely by presenting an analysis of financial statements. Keywords: Financial Reporting Standard No. (IFRS 7), financial instruments, disclosure, reliability.

Keywords: Financial Reporting Standard No. (IFRS 7), financial instruments, disclosure, reliability.

المقدمة

تُعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية تطوا وتوسعا لمضمون ومعاني ما تم إصداره ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها المعتمدة، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير، والتي عُرفت لاحقاً بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية. يُعتبر هذا استمراراً في عملية تطوير وتحديث المعالجات المحاسبية لتكون متوافقة وتستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية، بهدف تحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي.

لقد ساهم تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال بين أسواق رأس المال العالمية في تعزيز ظهور أدوات مالية جديدة وزيادة حجم العمليات التي تُنفذ عبر تلك الأدوات المالية، سواء كان ذلك لغرض الاستثمار أو التحوط المالي أو إدارة السيولة (أبونصار وحמידات، 2014). ونظراً لأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يُساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، فإن ذلك يتحقق من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمصارف الأخرى، وبين القوائم المالية للمصارف نفسة لفتترات زمنية متعددة. وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، فتنوع العوائد والمخاطر التي تتعرض لها دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة رقم (30) الذي تم إلغاؤه وإحلال معيار الإبلاغ المالي رقم (7) محله الساري المفعول عام 2007، وبالتالي فإن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف.

ويأتي تركيز المعيار (IFRS7) على الإفصاحات عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق نظراً للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، وما تشكله هذه الإفصاحات من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية(الحو،2009)، وانطلاقاً من أهمية المعيار (IFRS7) جاءت هذه الدراسة لمعرفة توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية.

مشكلة الدراسة

تعود التطورات التي رافقت انتشار أنشطة المصارف في الوقت الحالي إلى القدرة على استغلال مختلف الإدخارات المالية المتاحة الموجودة في كل من البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، وتوظيفها بما يتلاءم مع أهداف المصرف. ونظراً لأهمية الأدوات المالية كمصدر للتمويل واستخدام لها، فإن التركيز على الإفصاح عن هذه الأدوات يحفز الباحثة لدراسة مدى توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وتأثيره على موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال طرح التساؤلات التالية.

أسئلة الدراسة

1. هل يتوافق الإفصاح في القوائم المالية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7)؟ وعلى ضوء السؤال الرئيس يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :
 - هل يتوافق الإفصاح عن الأدوات المالية للمصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7)؟
 - هل يتوافق الإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7)؟

2 — هل يؤثر توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية على موثوقية المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد بجودة الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي. يزداد هذا الاهتمام خاصة مع الإفصاح المرتبط بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، مع توسع المصارف في استخدام الأدوات المالية وتنوع عملياتها، كما ازدادت الحاجة لمعلومات محاسبية واضحة وموثوقة، إذ أن هذه المعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم المركز المالي والأداء واتخاذ القرارات المناسبة. يركز معيار IFRS 7 على توفير معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالي، بالإضافة إلى طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عنها.

وتنقسم أهمية الدراسة إلى عدة جوانب، نوضحها كما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة الليبية. كما وترتبط الدراسة بين مدى توافق المصارف مع متطلبات IFRS 7 وموثوقية المعلومات المحاسبية. وتضيف الدراسة إلى الأبحاث السابقة التي تناولت الإفصاح عن الأدوات المالية، مع التركيز على القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر المراجعين الليبيين.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تساعد نتائج الدراسة المصارف الليبية على فهم مستوى توافق الإفصاح في قوائمها المالية مع متطلبات IFRS 7، خصوصاً في ما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر. ويعد هذا الأمر في غاية

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

الأهمية لأن المعيار يتطلب الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية، والسياسات المحاسبية، وأسس الاعتراف والقياس، والقيمة العادلة للأدوات المالية.

ثالثاً: أهمية الدراسة في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية

توضح الدراسة ما إذا كان الالتزام بمتطلبات IFRS 7 يساعد في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ يوفر الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها للمستخدمين معلومات أكثر شمولاً، وتساعد هذه المعلومات في تكوين أحكام أدق بشأن الوضع المالي للمصرف. أيضاً، يزيد الإفصاح النوعي والكمي عن المخاطر من وضوح المعلومات وشفافيتها.

رابعاً: أهمية الدراسة بالنسبة للمراجعين

تكتسب الدراسة أهمية مهنية بالنسبة للمراجعين الليبيين لأنها تتصل بعملهم في فحص القوائم المالية وتقييم التزام المصارف بالمتطلبات المحاسبية والإفصاحية. يساعد تحسين معرفة المراجعين بمتطلبات IFRS 7 في تقييم الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، وهي من أبرز المخاطر التي يركز عليها المعيار.

خامساً: أهمية الدراسة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

يساعد الإفصاح المتوافق مع IFRS 7 المستثمرين والمودعين والجهات الرقابية وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في فهم طبيعة الأدوات المالية التي يستخدمها المصرف، ومستوى المخاطر المرتبطة بها، وكيفية إدارتها، إذ تعزز هذه الإفصاحات أهمية تقديم معلومات حول المخاطر النوعية والكمية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وتركيز المخاطر.

سادساً: الأهمية الرقابية والمهنية

يمكن أن تستفيد الجهات الرقابية والمهنية من نتائج الدراسة في تطوير التوجيهات والتعليمات المتعلقة بالإفصاح المصرفي. تساعد نتائج الدراسة أيضاً في متابعة مدى التزام المصارف بمتطلبات المعايير الدولية، كما قد تساعد في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التدريب والتطوير للعاملين في المحاسبة والمراجعة.

سابعاً: أهمية الدراسة للبحث العلمي المستقبلي

توفر الدراسة أساساً يمكن أن تنطلق منه دراسات مستقبلية تتعلق بتطبيق IFRS 7 في المصارف الليبية. يمكن أن تقارن أيضاً بين مستوى الإفصاح في المصارف الليبية والمصارف في دول عربية أخرى، أو تعتمد على تحليل القوائم المالية الفعلية بدلاً من الاعتماد فقط على آراء المراجعين.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية معيار الإبلاغ المالي رقم (7).
2. التعرف على مدى توافق الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية.
3. معرفة ما إذا كان التوافق في الإفصاح مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) له أثر على موثوقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الليبيين.

فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

الفرضية الرئيسية الأولى :

H0: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لتوافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية تعزى إلى (العمل، والعمر، وعدد سنوات الخبرة في المحاسبة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية إن وجدت، وعدد الدورات في معايير الإبلاغ المالي).

الفرضية الرئيسية الثانية :

H0: لا يوجد توافق عملي الإفصاح في القوائم المالية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7).

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

H0.1: لا يوجد توافق في الإفصاح عن الأدوات المالية للمصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7).

H0.2: لا يوجد توافق في الإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر لتوافق المصارف الليبية في الإفصاح في القوائم المالية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) على موثوقية المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة:

خضعت هذه الدراسة للحدود التالية :

1. الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي الواقعة في الغرب الليبي فقط نظراً للظروف السياسية السائدة في البلاد.
2. الحدود الزمانية : تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من 1/4/2015 وحتى 10/6/2015.

محددات الدراسة:

واجهت الباحثة بعض العوائق التي شكلت محددات للدراسة وهي : صعوبة توزيع الاستبانة على كافة مكاتب المراجعة والمحاسبة القانونية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي نظراً للوضع الأمني الغير مستقر في المنطقة.

الإطار النظري

أولاً: نشأة المصارف في ليبيا وتطورها

ارتبط تطور النشاط المصرفي في ليبيا بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، حيث شهد القطاع المصرفي عدة مراحل تاريخية بدأت بالعهد العثماني، ثم فترة الاستعمار الإيطالي، والإدارة البريطانية، والعهد الملكي، وصولاً إلى العهد الجمهوري. وخلال المراحل الأولى كانت المؤسسات المصرفية الموجودة في ليبيا في معظمها فروعا لمصارف أجنبية تتخذ من خارج ليبيا مقار رئيسية لها. ففي العهد العثماني اقتصر النشاط المصرفي بصورة أساسية على المصرف الزراعي العثماني الذي كان يقدم بعض القروض للمزارعين، بينما شهد العهد الإيطالي افتتاح فروع لبنك روما في طرابلس وبنغازي. وفي عهد الإدارة البريطانية

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

أصبح بنك باركليز المصرف المهيمن على النشاط المصرفي، وتولى، إلى جانب نشاطه المصرفي، بعض المهام المرتبطة بإصدار النقد وإدارة حسابات الحكومة (الفاخري، 2007).

وشهد القطاع المصرفي الليبي تحولا مهما بعد صدور قرار التأميم في 13 نوفمبر 1969، الذي أدى إلى جعل المصارف ليبية، ورفع نسبة المساهمة الليبية فيها، وأصبح من أبرز المصارف العاملة آنذاك مصرف الجمهورية، ومصرف الأمة، ومصرف العروبة، ومصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري، ومصرف القافلة الأهلي (شاذي، 2008). وقد تطور القطاع المصرفي بعد ذلك من خلال تأسيس مصارف جديدة ودمج عدد من المصارف، إلى جانب توسع شبكة الفروع والخدمات المصرفية.

وتخضع المصارف العاملة في ليبيا لإشراف مصرف ليبيا المركزي وفقا لأحكام قانون المصارف، ويشمل ذلك المصارف التجارية والإسلامية والمتخصصة، والمصارف التي تمارس نشاطها في الخارج ويكون مركزها الرئيس في ليبيا، وفروع المصارف الأجنبية في ليبيا. ويمارس مصرف ليبيا المركزي دورا رقابيا وتنظيما يتعلق بتقدير أصول المصارف، وتحديد متطلبات السيولة، وتنظيم مجالات استثمار الأموال، وتحديد المخصصات اللازمة للأصول المعرضة للمخاطر، وتنظيم بعض الجوانب المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية وأسعار الفائدة وغيرها من المسائل الرقابية (قانون رقم 1 بشأن المصارف، 2012).

وتبرز أهمية البيئة المصرفية في هذه الدراسة من كون المصارف تعتمد بدرجة كبيرة على الأدوات المالية في عمليات التمويل والاستثمار وإدارة السيولة، الأمر الذي يجعل جودة الإفصاح عن هذه الأدوات والمخاطر المرتبطة بها عاملا أساسيا في تقييم المركز المالي والأداء المالي للمصرف.

ثانيا: معايير الإبلاغ المالي الدولية وأهمية الإفصاح المحاسبي

أدى تطور النشاط الاقتصادي والمالي وتزايد العمليات المالية العابرة للحدود إلى زيادة الحاجة إلى معايير محاسبية موحدة تساعد على إعداد وعرض المعلومات المالية بصورة قابلة للفهم والمقارنة. وقد أسهمت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في توفير إطار مهني لتنظيم الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن مختلف العمليات والأحداث المالية (أبو نصار وحמידات، 2014؛ أبو شمالة، 2010).

وتكتسب هذه المعايير أهمية خاصة في القطاع المصرفي نظرا إلى طبيعة النشاط المصرفي واعتماده الواسع على الأدوات المالية، وتعرضه لمخاطر متعددة. ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي لا يقتصر على تقديم القيم والأرقام الواردة في القوائم المالية، وإنما يمتد إلى توفير المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم طبيعة هذه الأرقام والسياسات المحاسبية التي تم على أساسها قياسها، إضافة إلى المخاطر التي قد تؤثر فيها.

ومن هذا المنطلق، أصبح الإفصاح عن الأدوات المالية جزءا مهما من منظومة الإبلاغ المالي، ولا سيما بعد التطورات التي شهدتها المعايير الدولية المتعلقة بالأدوات المالية. ويؤدي الإفصاح الجيد إلى زيادة شفافية المعلومات وإتاحة أساس أفضل للمستثمرين والمودعين والجهات الرقابية وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

ثالثاً: الأدوات المالية

تعد الأدوات المالية من أهم مكونات النشاط المصرفي، إذ تستخدم في عمليات التمويل والاستثمار وإدارة السيولة والتحوط من المخاطر. ويقصد بالأداة المالية العقد الذي ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة، وينشأ في المقابل التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

وتشمل الأدوات المالية الأصول المالية والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية، ولكل منها طبيعة محاسبية مختلفة. فالأصل المالي يرتبط بحق تعاقدى حالي في الحصول على النقد أو أصل مالي آخر، بينما لا تعد بعض البنود أصولاً مالية رغم ظهورها في قائمة المركز المالي، مثل المباني والعقارات والأصول غير الملموسة والمصرفيات المدفوعة مقدماً، لأنها لا تنشئ حقاً تعاقدياً حالياً في استلام النقد أو أصل مالي آخر. أما الالتزام المالي فهو التزام تعاقدى قد يتمثل في تسليم النقد أو أصل مالي آخر إلى وحدة اقتصادية، أو في مبادلة أدوات مالية بشروط يحتمل أن تكون غير مواتية للمنشأة (جريونج، 2006).

أما أداة حقوق الملكية فهي عقد يدل على حصة في صافي أصول المنشأة، أي الحصة المتبقية من الأصول بعد خصم جميع الالتزامات (حماد، 2008). ولا يعد الالتزام بإصدار أداة حقوق ملكية التزاماً مالياً؛ لأنه يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ولا ينشئ في حد ذاته التزاماً تعاقدياً بتسليم النقد (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2013).

وتكمن أهمية التمييز بين هذه الفئات في أن طبيعة الأداة المالية تؤثر في أسلوب الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عنها. ومن ثم فإن توفير معلومات واضحة عن هذه الأدوات يعد من المتطلبات الأساسية لتحسين جودة القوائم المالية.

رابعاً: مخاطر الأدوات المالية

يرتبط استخدام الأدوات المالية بمجموعة من المخاطر التي يتعين على المصارف تحديدها وقياسها وإدارتها، وذلك للحد من الخسائر المحتملة وتحقيق مستوى مناسب من الاستقرار المالي. وتبرز أهمية التعرف إلى هذه المخاطر بصورة خاصة في المصارف، نظراً إلى اتساع حجم الأدوات المالية وتنوعها (الجعارات، 2008).

ومن أهم هذه المخاطر مخاطر الائتمان، وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ الاستحقاق. وتعد هذه المخاطر من أبرز المخاطر المصرفية نتيجة ارتباط النشاط المصرفي بعمليات الإقراض والتمويل.

كما تشمل مخاطر السيولة، التي ترتبط باحتمال عدم قدرة المصرف على توفير النقد اللازم للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، ومخاطر السوق التي تنتج عن التغيرات في أسعار السوق، بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في قيمة الأدوات المالية أو التدفقات النقدية المرتبطة بها.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

وتؤكد أهمية هذه المخاطر ضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية، بحيث لا يقتصر الإفصاح على عرض قيمة الأصول والالتزامات، وإنما يشمل أيضاً طبيعة المخاطر ومستوى التعرض لها والأساليب التي يستخدمها المصرف في إدارتها.

خامساً: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 IFRS

ويمثل الأدوات المالية (Financial Instruments)، أحد المعايير التي ركزت بصورة مباشرة على الإفصاح (Disclosure) عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها. وقد جاء المعيار في سياق تطوير متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية، حيث نقل إليه جانب مهم من الإفصاحات التي كانت موزعة بين معايير سابقة، ومنها معيار IAS 32 و IAS 39، كما حل محل متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار IAS 30 المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في الإطار الذي تناولته الدراسة الأصلية.

ويتركز اهتمام معيار IFRS 7 بصورة خاصة على الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، وذلك نتيجة التوسع في استخدام الأدوات المالية وما يترتب على ذلك من زيادة الحاجة إلى المعلومات الكمية والنوعية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها واتخاذ قرارات أكثر رشداً (الحلو، 2009).

ويهدف المعيار إلى توفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة إلى المركز المالي والأداء المالي، إضافة إلى تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وكيفية تعامل المنشأة معها وإدارتها.

وعليه، فإن أهمية IFRS 7 في البيئة المصرفية تتمثل في الانتقال بالإفصاح من مجرد عرض المعلومات المالية إلى توفير معلومات تساعد المستخدم على تفسيرها وفهم المخاطر التي تحيط بها.

سادساً: متطلبات الإفصاح وفق IFRS 7

يتطلب IFRS 7 من المصرف تجميع الأدوات المالية في فئات متماثلة، مثل الأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية، ثم تقديم المعلومات المناسبة عن كل فئة. ويشمل ذلك الإفصاح عن طبيعة ومقايير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها، إضافة إلى أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك الأساليب المستخدمة في تحديد قيمها العادلة (الجعارات، 2014).

ويمكن تجميع متطلبات الإفصاح الأساسية في مجموعتين رئيسيتين:

1. الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية للمركز والأداء المالي

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

يهدف هذا الجانب إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر الأدوات المالية في المركز المالي والأداء المالي للمصرف. ولذلك يشمل الإفصاح عن بنود الميزانية، وبنود قائمة الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والسياسات المحاسبية، ومحاسبة التحوط، والقيمة العادلة (حماد، 2009).

كما ويتضمن الإفصاح المرتبط بقائمة الدخل، على سبيل المثال، صافي المكاسب أو الخسائر لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية، وإجمالي دخل الفائدة ونفقة الفائدة، ودخل الرسوم والنفقات المرتبطة بالأدوات المالية، ودخل الفائدة على الأصول المالية منخفضة القيمة، ومبالغ خسائر الانخفاض في القيمة لكل فئة من الأصول المالية. كما يتطلب المعيار الإفصاح عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المهمة التي تساعد المستخدمين على فهم المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

ويركز المعيار على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، لما توفره من معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم القيمة الاقتصادية للأصول والالتزامات المالية ومقارنتها بالقيم الدفترية.

2. الإفصاح عن طبيعة المخاطر ونطاقها

يركز هذا الجانب على توفير معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية. وتشمل هذه المخاطر بصورة رئيسية مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، ويشمل الإفصاح عنها معلومات كمية ونوعية تساعد المستخدمين على تقييم مستوى التعرض للمخاطر وفهم أساليب إدارتها.

وتتضمن الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان المعلومات الخاصة بمستوى التعرض للمخاطر والضمانات والتعزيزات الائتمانية وجودة الأصول المالية. كما تتضمن إفصاحات مخاطر السيولة معلومات تساعد المستخدم على تقييم آجال استحقاق الالتزامات وقدرة المصرف على الوفاء بها، في حين ترتبط إفصاحات مخاطر السوق بتحليل الحساسية والتغيرات المحتملة في الأسعار أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

ويمكن للإفصاح عن مخاطر السوق أن يتم من خلال تحليل الحساسية وبيان الأساليب والفرضيات المستخدمة في التحليل، وهو ما يمثل أحد الجوانب التي تم قياسها ضمن أداة الدراسة.

سابعاً: الإفصاح عن التحوط

يمثل التحوط إحدى الوسائل التي تستخدمها المصارف لإدارة بعض المخاطر المالية المتوقعة. ولذلك يهتم IFRS 7 بالإفصاح عن عمليات التحوط والأدوات المستخدمة فيها وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها.

ويشمل ذلك الإفصاح عن تحوط التدفقات النقدية، ووصف الأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط، وبيان طبيعة المخاطر المتحوط لها. وقد تضمنت الدراسة الميدانية هذا الجانب ضمن محور الإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية، باعتباره أحد الأبعاد الأساسية لقياس مدى التوافق مع متطلبات المعيار.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

وتكتسب هذه الإفصاحات أهميتها من أنها تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم الطريقة التي يتعامل بها المصرف مع المخاطر، وعدم تفسير النتائج المالية بمعزل عن عمليات التحوط التي أجريت للتقليل من آثار التقلبات المالية.

ثامنا: القيمة العادلة وإعادة التصنيف وإلغاء الاعتراف

تتطلب الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية تقديم معلومات تساعد على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمتها. ومن ذلك الإفصاح عن بعض التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان، حتى يتمكن مستخدم القوائم المالية من التمييز بين المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغيرات السوق وبين الآثار المرتبطة بتغير الجدارة الائتمانية للمصرف أو الطرف المقابل.

كما يتطلب IFRS 7 الإفصاح عن عمليات إعادة تصنيف الأصول المالية عندما يترتب على إعادة التصنيف التغيير في أسلوب قياس الأصل، مع بيان المبلغ المعاد تصنيفه وسبب إعادة التصنيف، لأن هذه المعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم أثر إعادة التصنيف في قياس الأصول المالية.

ويكتسب الإفصاح عن هذه العمليات أهمية خاصة لأن طرق تصنيف وقياس الأدوات المالية تؤثر بصورة مباشرة في القيم التي تظهر في القوائم المالية وفي تفسير نتائج النشاط.

تاسعا: موثوقية المعلومات المحاسبية

تعد موثوقية المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتكون المعلومات قابلة للاعتماد عندما تكون قابلة للتحقق، وخالية من التحيز، وتمثل بصورة أمينة الواقع الذي يفترض أن تعبر عنه (Kieso et al., 2007).

وتتحقق الموثوقية من خلال عدد من المكونات الفرعية، أهمها القدرة على التحقق، وصدق العرض، والحيادية، والحيطة والحذر، والاكتمال.

1. القدرة على التحقق (Verifiability)

تعني القدرة على التحقق إمكانية الوصول إلى نتائج مقاربة أو متطابقة عندما يستخدم أكثر من شخص الأساليب والطرق نفسها في قياس المعلومات المحاسبية. وترتبط هذه الخاصية بالموضوعية وإمكانية التأكد من سلامة المعلومات وملاءمة الأساليب المستخدمة في قياسها والإفصاح عنها (Kieso et al., 2007).

وتزداد أهمية هذه الخاصية في المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، لأن المستخدم يحتاج إلى الاطمئنان إلى أن القياسات والإفصاحات المقدمة تستند إلى أساليب يمكن فحصها والتحقق منها.

2. صدق العرض (Representational faithfulness)

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

يرتبط صدق العرض بمدى قدرة المعلومات المحاسبية على التعبير بصورة أمينة عن الأحداث والعمليات التي يفترض أن تمثلها، بحيث لا تتضمن تحريفاً أو أخطاءً جوهرية. ولذلك فإن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية ينبغي أن تعكس طبيعتها وقيمتها ومخاطرها بصورة تعبر عن الواقع المالي للمصرف (Maines & Wahlen, 2006: p 408).

3. الحيادية

تعني الحيادية أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز، وألا يتم اختيار أساليب القياس أو الإفصاح بهدف الوصول مسبقاً إلى نتيجة محددة. كما ينبغي ألا تؤدي التقديرات المحاسبية إلى المبالغة أو التقليل من القيم بهدف التأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية. ويؤكد جمعة (2007) أن حيادية المعلومات تتطلب تجنب التحيز المقصود في إعداد وعرض المعلومات، لأن المعلومات المتحيزة لا يمكن الاعتماد عليها بصورة مناسبة في اتخاذ القرارات.

4. الحيطة والحذر

ترتبط الحيطة والحذر بالتعامل مع ظروف عدم التأكد بصورة متوازنة عند إعداد المعلومات المحاسبية، بحيث لا يتم المبالغة في تقدير الأصول أو الإيرادات، ولا التقليل من الالتزامات والخسائر. وتكتسب هذه الخاصية أهمية خاصة في البيئة المصرفية بسبب ارتفاع مستوى عدم التأكد المرتبط ببعض الأدوات المالية والمخاطر المصاحبة لها (الصباغ، 2008).

5. الاكتمال

يتطلب تحقيق الموثوقية أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة في حدود المادية والتكلفة. ويؤدي حذف المعلومات الجوهرية إلى احتمال جعل المعلومات مضللة أو غير موثوقة، ومن ثم انخفاض قدرتها على خدمة مستخدمي القوائم المالية (حسين، 2004).

ويظهر الارتباط بين الاكتمال ومتطلبات IFRS 7 بصورة واضحة، لأن الإفصاح عن الأدوات المالية لا يقتصر على القيم المالية، وإنما يشمل أيضاً السياسات المحاسبية والمخاطر وأساليب إدارتها والقيمة العادلة وغيرها من المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم الصورة المالية بصورة متكاملة (حسين، 2004).

الدراسات السابقة

1. دراسة المشهداني وثابت (2026) بعنوان: تأثير الإفصاح عن المخاطر على وفق IFRS 7 في استمرارية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 7) في مؤشرات استمرارية المصارف العراقية، إلى جانب تحديد مستوى التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر بنوعها النوعي والكمي، وقياس علاقتها بمؤشرات الاستمرارية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي؛ إذ استخدم المنهج الاستقرائي لتحديد مدى اعتماد المصارف للمعايير الدولية، والمنهج الوصفي لقياس مستوى الالتزام بمتطلبات IFRS 7، والمنهج الاستدلالي

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

لاختبار علاقة التأثير بين الإفصاح عن المخاطر واستمرارية المصارف. وتمثل مجتمع الدراسة في 42 مصرفاً عراقياً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، بينما اختيرت عينة من 20 مصرفاً وفق سهولة الوصول واستمرار النشاط والتعاون في توفير البيانات. وقد أظهرت النتائج أن المصارف عينة الدراسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق IFRS 7، وأن مستوى الإفصاح النوعي والكمي جاء مرتفعاً، إلا أن الإفصاح الكمي كان أكثر حضوراً وعمقاً من الإفصاح النوعي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإفصاح النوعي عن المخاطر وإدراج معلومات أكثر تفصيلاً حول طبيعة المخاطر وطرق إدارتها في المواقع الإلكترونية للمصارف، إلى جانب تعزيز الإفصاح الكمي، ولا سيما المتعلق بمخاطر السوق، وتقديم بيانات دقيقة وملائمة للمستثمرين والمودعين.

2. دراسة بن خروف وبلقاضي (2024) بعنوان: أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA للفترة (2016-2020).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS) الخاص بالأدوات المالية على تقييم الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، من خلال تحليل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية السنوية للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة الدراسة، والاستعانة بمجموعة من المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي للبنك في ظل تطبيق متطلبات المعيار. وتمثلت عينة الدراسة في القرض الشعبي الجزائري (CPA) باعتباره دراسة حالة، مع تحليل بياناته المالية خلال الفترة 2016-2020. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار IFRS 7 ساهم في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية المتعلقة بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، كما أتاح توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يساعد في تقييم الأداء المالي للبنك واتخاذ القرارات المناسبة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق متطلبات IFRS 7 في البنوك الجزائرية، والاهتمام بالإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، بما يساهم في زيادة شفافية القوائم المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ودعم عملية تقييم الأداء المالي.

3. دراسة عقابله (2024) بعنوان: أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده المتمثلة في الإفصاح عن مخاطر الائتمان، والإفصاح عن مخاطر السيولة، والإفصاح عن مخاطر السوق في رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان من المستويات الإدارية العليا والوسطى، والبالغ عددهم 414 موظفاً، واختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغت 223 موظفاً، ووزعت عليهم الاستبانة إلكترونياً. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لتطبيق معيار IFRS 7 ومستوى مرتفع للأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد معيار IFRS 7 في رفع كفاءة الأداء المالي. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار البنوك التجارية الأردنية في الاهتمام بمتطلبات معيار IFRS 7 وتعزيز أبعاده، ولا سيما الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، بما يساهم في المحافظة على مستويات مرتفعة من الأداء المالي، وزيادة الكفاءة والفاعلية وتحقيق أهداف البنوك.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

4. دراسة Tahat وآخرون (2024) بعنوان: The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS 7) في مستوى وأهمية الإفصاح عن الأدوات المالية لدى الشركات الأردنية المدرجة، من خلال مقارنة مستوى الإفصاح قبل تطبيق المعيار في ظل متطلبات معياري (IAS 30) و (IAS 32) وبعد تطبيق معيار (IFRS 7). اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل التقارير السنوية واستخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية، وشملت عينة الدراسة 82 شركة أردنية مدرجة من قطاعات اقتصادية مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق (IFRS 7) أدى إلى ارتفاع مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية، حيث ارتفعت نسبة البنود المفصّل عنها من 30% قبل تطبيق المعيار إلى 47% بعد تطبيقه، كما أظهرت النتائج أن قطاع البنوك حقق أعلى مستويات الإفصاح، إذ ارتفعت نسبة الإفصاح فيه من 44% إلى 69%، بما يشير إلى مساهمة المعيار في تحسين كمية المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية وتعزيز قابليتها للمقارنة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة على تطبيق متطلبات (IFRS 7)، وتشجيع الشركات على تحقيق مستوى أعلى من الإفصاح، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمخاطر والقيمة العادلة، بما يساهم في زيادة شفافية التقارير المالية وتحسين فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

5. دراسة Aminu (2024) بعنوان: An Evaluation of Listed Deposit Money Banks in Nigeria's Degree of Adherence to International Financial Reporting Standards .Seven (IFRS 7)

هدفت الدراسة إلى تقييم درجة التزام المصارف النيجيرية المدرجة بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS 7)، وكذلك دراسة آثار تطبيق المعيار في التقارير المالية وإدارة المخاطر وشفافية الإفصاح المالي. واعتمدت الدراسة على بيانات التقارير والحسابات السنوية للمصارف المدرجة خلال الفترة 2011-2020، وشمل مجتمع الدراسة 14 مصرفًا نيجيريًا مدرجًا في سوق الأوراق المالية النيجيري حتى عام 2020. واستخدم الباحثون نموذج Ohlson للانحدار واختبارات الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين الإفصاح وفق IFRS 7 والأداء المالي، إلى جانب اختبارات تشخيصية مثل اختبار VIF. وأظهرت النتائج أن القيمة الدفترية للسهم كانت أكثر ارتباطًا بالقيمة السوقية وحساسية للسعر من ربحية السهم عند مقارنة المصارف ذات مستويات الالتزام المرتفعة والمنخفضة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين إفصاحات IFRS 7 وبعض مؤشرات الأداء، في حين لم تكن العلاقة بين إفصاح IFRS 7 و Tobin's Q ذات دلالة إحصائية. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد جودة التنظيم والرقابة وإنفاذ متطلبات المعايير المحاسبية لتحسين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبصفة خاصة لدى المؤسسات المالية المدرجة في نيجيريا.

6. دراسة Alharasis وآخرون (2024) بعنوان: An Evaluation of Financial Statement Quality in pre-versus post-IFRS-7 Implementation: The Case of Iraqi Banking Industry

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية في القطاع المصرفي العراقي قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 7) وبعده، ومعرفة مدى إسهام المعيار في تحسين جودة المعلومات المالية. واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى النوعي باستخدام مؤشر الإفصاح الذي طوره Nijmegen Centre for

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

(NiCE) Economics لقياس جودة القوائم المالية، كما استخدمت اختبار العينات المرتبطة (Paired-Sample Test)، إلى جانب تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة. وتمثلت العينة في 24 مصرفاً عراقياً، حيث جرى تحليل 144 تقريراً سنوياً خلال الفترة 2013-2018، بواقع 72 تقريراً للفترة السابقة لتطبيق (IFRS 7 (2013-2015)، و72 تقريراً للفترة اللاحقة لتطبيقه (2016-2018). وأظهرت النتائج أن تطبيق IFRS 7 أدى إلى تحسين جودة القوائم المالية من حيث الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، في حين لم يظهر تأثير معنوي للمقياس في خاصية قابلية الفهم. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق معيار IFRS 7 والرقابة على الالتزام بمتطلباته، وتطوير السياسات التنظيمية والمحاسبية بما يضمن تحسين جودة الإفصاح عن الأدوات المالية ورفع شفافية وفائدة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مدى توافق المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، وبيان أثر ذلك في موثوقية المعلومات المحاسبية. وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين العاملين في 123 مكتبا معتمدا لدى مصرف ليبيا المركزي، بينما شملت العينة مرجعي 25 مكتبا في غرب ليبيا. وقد وُزعت 96 استبانة، استُرد منها 82 استبانة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت 85.4%.

واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات، وقد بُنيت بالاستناد إلى الدراسات السابقة والإطار المفاهيمي، وتضمنت بيانات ديموغرافية ومجالين لقياس متغيرات الدراسة؛ الأول لقياس التوافق مع متطلبات IFRS 7 من خلال 27 فقرة تتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية والتحوط والمخاطر المالية، والثاني لقياس أثر التوافق على موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال 6 فقرات، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. ولتحليل البيانات، استخدمت الدراسة معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الأداة، والإحصاءات الوصفية من تكرارات ونسب مئوية ومتوسطات وانحرافات معيارية، إضافة إلى اختبار One Sample T-Test لاختبار الفرضيات، واختبار One-Way ANOVA للكشف عن الفروق وفق المتغيرات الديموغرافية، وتحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر التوافق مع متطلبات IFRS 7 في موثوقية المعلومات المحاسبية. واعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية لبناء الإطار النظري، إلى جانب البيانات الأولية المستمدة من الاستبانة.

صدق وثبات أداة الدراسة

1. صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري : للتحقق من صلاحية أداة الدراسة قامت الباحثة بعرضها على (8) من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية للحكم على مدى صلاحيتها لقياس المتغيرات المراد قياسها من خلال هذه الاستبانة، وقد تمت التعديلات المقترحة من قبلهم وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملاحق الدراسة.

2. ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبانة، والاستقرار في النتائج عبر الزمن، فالاختبار الثابت يعطي النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى (النجار والزعبي، 2013: 149).

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

لقد تم اختبار أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة لكل مجال من مجالات الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئات المهنية الأكثر ارتباطاً بإعداد ومراجعة القوائم المالية، حيث شكل المراجعون الرئيسيون ومديرو مكاتب المراجعة النسبة الأكبر من أفراد العينة. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة عمل هذه الفئات تفرض تعاملًا مباشرًا مع القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح والمعايير الدولية، الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على تقييم مدى توافق الممارسات المحاسبية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

كما بينت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع ضمن الفئات العمرية الأكثر خبرة، ولا سيما الفئة التي تتراوح أعمارها بين 41 و50 سنة، تليها الفئات العمرية الأعلى. ويتسق ذلك مع طبيعة مهنة المراجعة التي تتطلب تراكمًا معرفيًا وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة والمعايير المنظمة لها. وتدعم هذه النتيجة ملائمة أفراد العينة لموضوع الدراسة، باعتبار أن الخبرة العملية تعد من العوامل التي يمكن أن تساعد في فهم متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر والتحوط.

وفي السياق نفسه، أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال المحاسبة والمراجعة، إذ بلغت نسبة ذوي الخبرة التي تزيد على 15 سنة نحو 45.1%. وتعد هذه النتيجة مؤشرًا إيجابيًا على مستوى الخبرة المهنية لدى أفراد العينة، كما تعزز من إمكانية اعتماد آرائهم في تقييم مدى تطبيق متطلبات IFRS 7 ، نظرًا لما تتيحه الخبرة المتراكمة من معرفة بالممارسات المحاسبية والإفصاحية والتغيرات التي طرأت على المعايير الدولية.

أما من حيث المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة يحملون مؤهلًا جامعيًا على الأقل، مع ارتفاع نسبة حملة البكالوريوس، إلى جانب وجود نسبة ملحوظة من حملة الماجستير والدكتوراه. ويشير ذلك إلى أن أفراد العينة يمتلكون مستوى تعليميًا مناسبًا يمكنهم من فهم طبيعة المعلومات المالية ومتطلبات الإفصاح عنها. كما أن ارتفاع نسبة المؤهلات العليا قد يساهم في تعزيز قدرة بعض أفراد العينة على استيعاب الجوانب الفنية لمعيار IFRS 7 ، خاصة ما يتعلق بالأدوات المالية والمخاطر والتحوط.

وتؤكد نتائج التخصص العلمي هذا الاتجاه، إذ تبين أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة من المتخصصين في المحاسبة. وتعد هذه النتيجة مناسبة لطبيعة الدراسة؛ لأن تقييم مدى التوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) يتطلب معرفة متخصصة بالمحاسبة والإفصاح المالي والمراجعة. وبالتالي، فإن ارتفاع نسبة المتخصصين في المحاسبة يعزز من ملائمة العينة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

وفي المقابل، كشفت النتائج عن انخفاض واضح في نسبة الحاصلين على شهادات مهنية، إذ إن غالبية أفراد العينة لا يحملون شهادات مهنية متخصصة. كما أظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية في معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد يشير ذلك إلى وجود فجوة في مجال التطوير المهني

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

المستمر، وهو أمر يستحق الاهتمام، خصوصاً في ظل الطبيعة المتطورة للمعايير الدولية وحاجتها إلى التدريب والتحديث المستمر للمعارف المهنية. وقد يرتبط ذلك، وفق تفسير الدراسة، بمحدودية الجهات والمراكز التدريبية المتخصصة في هذا المجال والظروف التي قد تحد من انتظام البرامج التدريبية.

مناقشة توافق الإفصاح عن الأدوات المالية مع متطلبات IFRS 7

أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من التوافق بين الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف الليبية ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.888) بانحراف معياري قدره (0.583). وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يرون أن المصارف الليبية تقوم بدرجة مرتفعة من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية.

وقد جاء الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات في صلب القوائم المالية في المرتبة الأولى، وهو ما يعكس اهتمام المصارف بإظهار المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية لتقييم الأداء والمركز المالي. كما جاء الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية في مرتبة مقدمة، الأمر الذي يتفق مع الهدف الأساسي لمتطلبات IFRS 7 والمتمثل في توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم طبيعة الأدوات المالية وأهميتها وأثارها على المركز والأداء المالي.

كذلك أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً من الإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر، وأسباب إعادة تصنيف الأصول المالية، والأسس المستخدمة في القياس، والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأدوات المالية. ويعكس ذلك وجود اهتمام بتوفير المعلومات المرتبطة بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية، وهي معلومات مهمة لتعزيز قدرة مستخدمي القوائم المالية على تفسير البيانات المالية واتخاذ القرارات المناسبة.

ومع ذلك، جاءت بعض البنود المتعلقة بالإفصاح عن التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم المدينة، والتغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية، والإفصاح عن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن المستوى المتوسط. وقد يشير ذلك إلى أن بعض الجوانب الفنية المرتبطة بالقيمة العادلة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتطوير في ممارسات الإفصاح المصرفي، مقارنة بالجوانب الأخرى التي أظهرت مستويات توافق أعلى.

وبصورة عامة، فإن المستوى المرتفع للمحور يشير إلى أن المصارف الليبية، وفقاً لتقديرات أفراد العينة، توفر قدرًا مناسبًا من المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، بما يدعم الاستنتاج بوجود توافق ملحوظ مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار IFRS 7.

مناقشة الإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

أظهرت النتائج كذلك وجود مستوى مرتفع من التوافق في الإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.784) بانحراف معياري قدره (0.788). وتدل هذه النتيجة على أن المصارف الليبية تولي اهتمامًا بالإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية وطرق إدارتها.

وجاء الإفصاح عن الأصول المستحقة والضمانات المرتبطة بها في المرتبة الأولى، يليه الإفصاح عن مخاطر السيولة وكيفية إدارتها، ثم الإفصاح عن السياسات والأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر. ويعكس ذلك أهمية إدارة المخاطر في النشاط المصرفي، باعتبار أن مخاطر السيولة والائتمان والسوق تعد من أهم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

كما أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا نسبيًا في الإفصاح عن التحوط وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، وعن طبيعة المخاطر المالية وكيفية نشوئها، إلى جانب الإفصاح الكمي عن المخاطر. إلا أن الإفصاح عن تحوط القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحليل الحساسية لمخاطر السوق جاء عند مستوى متوسط. وقد يعكس ذلك تفاوتًا في مستوى الإفصاح عن بعض الجوانب الفنية الأكثر تعقيدًا في المعيار، خاصة تلك التي تتطلب معلومات كمية وتحليلات أكثر تفصيلًا حول أثر التغيرات في المخاطر المالية.

وبالتالي، تشير النتائج إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر والتحوط في المصارف الليبية يعد مرتفعًا بصورة عامة، مع وجود بعض الجوانب التي يمكن تعزيزها لزيادة شمولية الإفصاح وشفافيته.

مناقشة أثر التوافق مع IFRS 7 على موثوقية المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج الدراسة مستوى مرتفعًا جدًا من اتفاق أفراد العينة بشأن أثر التوافق مع متطلبات معيار IFRS 7 على موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.469) بانحراف معياري قدره (0.527). وتعد هذه النتيجة من النتائج المهمة في الدراسة، لأنها تشير إلى إدراك واضح لدى أفراد العينة للعلاقة بين جودة الإفصاح عن الأدوات المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية.

وقد جاء صدق العرض في مقدمة خصائص المعلومات التي يعززها التوافق مع متطلبات المعيار، يليه إمكانية التحقق من المعلومات، ثم الصحة والدقة والحيادية وخلو المعلومات من التحيز. ويشير ذلك إلى أن الإفصاح المنظم عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها لا يقتصر أثره على زيادة كمية المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية، وإنما يمتد إلى تحسين خصائصها النوعية وتعزيز قدرتها على تمثيل الواقع المالي للمصرف بصورة أكثر موثوقية.

كما أن ارتفاع المتوسطات المتعلقة بالحيادية واكتمال المعلومات والتعبير السليم عن الأحداث المالية يشير إلى أن تطبيق متطلبات الإفصاح يمكن أن يساهم في الحد من الغموض وعدم تماثل المعلومات، ويعزز قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم الوضع المالي واتخاذ القرارات استنادًا إلى معلومات أكثر وضوحًا وقابلية للتحقق.

مناقشة الفروق وفق الخصائص الديموغرافية

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

أظهرت اختبارات تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة بشأن توافق عملية الإفصاح مع متطلبات IFRS 7 تعزى إلى المؤهل العلمي والعمر وعدد سنوات الخبرة وطبيعة العمل، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التوافق مع المعيار على موثوقية المعلومات المحاسبية بالنسبة لهذه المتغيرات.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، أظهرت المقارنات البعدية أن الفروق كانت لصالح أفراد العينة من حملة الماجستير والدكتوراه مقارنة بالمؤهلات الأدنى. ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع المستوى التعليمي قد يرتبط باتساع المعرفة النظرية والقدرة على التعامل مع المتطلبات الفنية للمعايير الدولية، ومن ثم يكون أصحاب المؤهلات العليا أكثر قدرة على إدراك أبعاد الإفصاح الواردة في IFRS 7.

أما بالنسبة للعمر، فقد أظهرت النتائج وجود فروق لصالح الفئات العمرية الأعلى، ولا سيما الفئتين من 41 إلى 50 سنة وأكثر من 51 سنة. ويمكن تفسير ذلك بتراكم الخبرة المهنية لدى الأفراد الأكبر سناً، وما يرتبط بها من تعرض أكبر للممارسات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والتغيرات في المعايير الدولية.

كما أظهرت النتائج وجود فروق تعزى إلى سنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح ذوي الخبرات الأعلى. ويبدو أن هذه النتيجة منطقية في ضوء طبيعة العمل المحاسبي والمراجعي، حيث تسهم الممارسة المهنية المتكررة في تطوير قدرة المراجع على تقييم مدى كفاية الإفصاحات والتعرف على الجوانب الفنية المرتبطة بالأدوات المالية والمخاطر.

وفيما يتعلق بطبيعة العمل، أظهرت المقارنات البعدية أن الفروق كانت لصالح المديرين مقارنة ببقية الفئات المهنية. ويمكن تفسير ذلك بأن المديرين يتحملون مسؤوليات إشرافية وقرارات مهنية أوسع، الأمر الذي قد يمنحهم تعرضاً أكبر للقوائم المالية ومتطلبات الإفصاح والمعايير الدولية، وبالتالي يزيد من قدرتهم على تقييم مدى توافق المصارف مع متطلبات IFRS 7.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التخصص العلمي والشهادات المهنية وعدد الدورات التدريبية في معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد يرتبط عدم وجود فروق في التخصص العلمي بارتفاع نسبة المتخصصين في المحاسبة داخل العينة، مما يجعل الفروق بين التخصصات محدودة أصلاً. أما عدم وجود فروق تعزى إلى الشهادات المهنية والدورات التدريبية، فقد يكون مرتبطاً بانخفاض أعداد الحاصلين عليها داخل العينة، وبالتالي محدودية التباين بين أفرادها في هذا الجانب.

مناقشة اختبار توافق الإفصاح مع متطلبات IFRS 7

أظهرت نتائج اختبار (One Sample T-Test) رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود توافق في الإفصاح عن الأدوات المالية، وذلك في ضوء المتوسط الحسابي المرتفع وقيمة (t) المحسوبة ومستوى الدلالة الإحصائية. وتؤكد هذه النتيجة أن أفراد العينة يرون وجود توافق في الإفصاح عن الأدوات المالية في المصارف الليبية مع متطلبات معيار IFRS 7.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

كما أظهرت نتائج الاختبار الخاص بالإفصاح عن التحوط والمخاطر المالية وجود توافق ذي دلالة إحصائية مع متطلبات المعيار، وهو ما يتسق مع النتيجة السابقة المتعلقة بارتفاع مستوى الإفصاح عن المخاطر والتحوط.

وبالنظر إلى عملية الإفصاح بصورة كلية، أظهرت النتائج وجود توافق ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الليبية ومتطلبات معيار 7. IFRS وبذلك تدعم النتائج رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود توافق، وقبول النتيجة التي تشير إلى وجود مستوى مرتفع من التوافق.

مناقشة أثر التوافق على موثوقية المعلومات المحاسبية

أكد اختبار (One Sample T-Test) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتوافق الإفصاح في القوائم المالية مع متطلبات 7 IFRS على موثوقية المعلومات المحاسبية. وقد جاء المتوسط الحسابي مرتفعاً، وهو ما يعزز النتيجة التي أظهرتها الإحصاءات الوصفية بشأن إدراك أفراد العينة للدور الذي يؤديه الالتزام بمتطلبات الإفصاح في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الإفصاح عن طبيعة الأدوات المالية ومخاطرها وطرق قياسها وإدارتها يوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات أكثر وضوحاً وقابلية للتحقق، كما يسهم في تعزيز صدق العرض والحيادية والدقة واكتمال المعلومات ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

مناقشة العلاقة بين التوافق مع 7 IFRS وموثوقية المعلومات المحاسبية

أظهر تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وتدعم هذه النتيجة الفرضية التي تقترض وجود علاقة بين مستوى التوافق مع متطلبات المعيار وموثوقية المعلومات المحاسبية.

وتشير هذه النتيجة بصورة عامة إلى أن تعزيز الالتزام بمتطلبات الإفصاح التي يفرضها 7 IFRS يمكن أن يرتبط بتحسين موثوقية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية للمصارف. فكلما كانت المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية والمخاطر والتحوط أكثر وضوحاً واكتمالاً، أصبح بإمكان مستخدمي القوائم المالية تكوين صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للمصرف ومخاطره ونتائجه.

وعليه، يمكن القول إن النتائج الكلية للدراسة تدعم وجود مستوى مرتفع من التوافق بين ممارسات الإفصاح في المصارف الليبية ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، كما تدعم وجود أثر إيجابي لهذا التوافق في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية. وتبرز هذه النتائج أهمية الاستمرار في تطوير ممارسات الإفصاح المصرفي، ولا سيما في الجوانب المرتبطة بالقيمة العادلة، والتحوط، وتحليل الحساسية، والإفصاح الكمي عن المخاطر، بما يعزز شفافية التقارير المالية وقابليتها للاعتماد من قبل مستخدميها.

نتائج الدراسة

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة مجموعة من النتائج، من أبرزها:

1. تلتزم المصارف الليبية بالإفصاح عن المعلومات اللازمة لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم مركزها المالي، بما يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
2. تقصص المصارف عن المخاطر المالية المختلفة، بما فيها مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، الأمر الذي يسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
3. تتضمن قائمة الدخل الشامل الإيرادات والخسائر الناتجة عن العمليات المصرفية، بما يتوافق مع متطلبات المعيار.
4. توفر المصارف إيضاحات كافية بشأن الأدوات المالية المستخدمة وطرق استخدامها والأسس المتبعة في قياسها.
5. يسهم التوافق مع متطلبات IFRS 7 في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال الحد من الأخطاء والتحيز وإتاحة إمكانية التحقق من المعلومات الواردة في القوائم المالية.
6. تتيح المصارف الإفصاح عن بعض عمليات التحوط، بما في ذلك تحوط التدفقات النقدية وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، مع توضيح الأدوات المالية المستخدمة وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها.
7. لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق مع متطلبات IFRS 7 وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية تعزى إلى التخصص العلمي والشهادات المهنية وعدد الدورات في معايير الإبلاغ المالي.
8. ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق مع متطلبات الإفصاح وفق IFRS 7 تعزى إلى المؤهل العلمي والعمر وعدد سنوات الخبرة وطبيعة العمل، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التوافق مع المعيار على موثوقية المعلومات المحاسبية.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تكثيف برامج التدريب والتطوير المستمر للمراجعين الخارجيين لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال معايير الإبلاغ المالي والمراجعة الدولية.
2. تشجيع المراجعين الخارجيين على الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة بما يسهم في تعميق فهمهم للمعايير الدولية وتحسين جودة التقارير المالية.
3. إجراء دراسات مستقبلية تعتمد على التحليل الفعلي للقوائم والتقارير المالية للمصارف الليبية لقياس مدى التزامها بمتطلبات IFRS 7 بصورة أكثر موضوعية.

قائمة المراجع

- أبوشماله، أحمد محمد (2010). *معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية*. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
- أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة (2014). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
- الجعارات، خالد جمال، (2008). *معايير التقارير المالية الدولية 2007*. إثراء للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.

توافق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) في المصارف الليبية وأثره على موثوقية المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر المراجعين الليبيين: دراسة ميدانية

الجعارات، خالد جمال، (2014). مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية (IAS – IFRS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات. جامعة ورقلة، الجزائر. 24 — 25 نوفمبر 2014.

الحو، عدلي (2009). مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الصباغ، رضا إبراهيم (2008). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد (46).

المشهداني، بشرى نجم، وثابت، محسن يونس (2026). تأثير الإفصاح عن المخاطر على وفق IFRS 7 في استمرارية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 21(74).

النجار، فايز، والزعبي، نبيل (2013). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي. دار الحامد للنشر، عمان : الأردن.

بن خروف، جليدة، وبلقاضي، بلقاسم (2024). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA للفترة (2016-2020). مجلة المنهل الاقتصادي، 7(2)، 1138-1123.

جربونج، هيني (2006). معايير التقارير المالية الدولية : دليل التطبيق. ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

جمعة، أحمد حلمي (2007). نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر. ط. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.

حماد، طارق عبدالعال (2009). دليل استخدام معايير المحاسبة الدولية. الجزء الأول الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

حسين، أحمد حسين (2004). نظم المعلومات المحاسبية : الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الدار الأهلية، الإسكندرية : مصر.

عقايلة، صالح زكي احمد (2024). أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. مجلة القنطار. عدد: 2.

مجلس معايير المحاسبة الدولية (2013). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

المراجع الأجنبية

Alharasis, E. E., Marei, A., Almakhadmeh, A. A.-R., Abdullah, S., & Lutfi, A. (2024). *An Evaluation of Financial Statement Quality in Pre-versus post-IFRS-7 Implementation: The Case of Iraqi Banking Industry*. Discover Sustainability, 5, 277. <https://doi.org/10.1007/s43621-024-00487-w>.

- Alnnale, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 86-113.
- Aminu, A. L., Mande, K. D., & Abdulsalam, N. K. (2024). *An Evaluation of Listed Deposit Money Banks in Nigeria's Degree of Adherence to International Financial Reporting Standards Seven (IFRS 7)*. UMYU Journal of Accounting and Finance Research, 7(1), 11-29. [https://doi.org/10.61143/umyu-jafr.7\(1\)2024.002](https://doi.org/10.61143/umyu-jafr.7(1)2024.002).
- Kieso, D. E & Weygandt, J. J & Warfield, T. D (2007). *Intermediate Accounting*. 12th ed. wiley & Sons, Inc, New York, USA.
- Said, Z. M. (2026). Applications of Artificial Intelligence in Customer Data Analysis for E-Commerce Systematic Literature Review (2018-2025). *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 1370-1384.
- Maines, L.A. & Wahlen. J.M. (2006). *The Nature of Accounting Information Reliability : in Ferences from Archival and Experimental Research*. Accounting Horizons, 20(4) : 399- 425.
- Tahat, Y. A., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. M. (2016). *The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan*. Accounting Research Journal, 29(3), 241-273. <https://doi.org/10.1108/ARJ-08-2013-0055>